DOI:10.52113/uj05/024-17/297-312 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة: www.muthuruk.mu.edu.iq

سياسة فرنسا تجاه لبنان (1920-1939)

سحر ماهود محمد*

جامعة بغداد / كلية التربية للبنات

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2023/10/23

تاريخ التعديل : 2023/11/08

قبول النشر: 2023/11/15

متوفر على النت: 2024/3/27

الكلمات المفتاحية :

سياسة فرنسا ، الانتداب ، لبنان

الملخص

أضحت لبنان بعد إنتهاء الحرب العالمية الاولى (1914 – 1918) تحت الحكم المباشر لفرنسا التي وضعتها في سياستها ونفذت بذلك ما تم الاتفاق عليه مع دول الحلفاء في إتفاقية (سايكس بيكو) في 16 آيار عام 1916 ، وعينت فرنسا عدداً من مفوضيها السياسيين لإدارة الحكم في لبنان وجعل هذا البلد مرتبط بالسياسة الفرنسية خلال المدة من (1919-1946).

أدى الضغط الشعبي اللبناني الى إضطرار فرنسا لتوقيع معاهدة مع اللبنانيين عام 1936 والتي كانت موادها لصالح فرنسا ، الأمر الذي دفع الحركة الوطنية اللبنانية للقيام بتظاهرات لدفع الفرنسيين لإعادة النظر في هذه المعاهدة الجائرة ، وشهدت المدة التي أعقبت المعاهدة تطورات سياسية مهمة تناولها البحث بالتفصيل.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2023

المقدمة:

نطاق البحث وتحليل المصادر:

تكمن أهمية موضوع (**سياسة فرنسا تجاه لبنان 1920 – 1939**) في انه يسلط الضوء على مرحلة مهمة من تأريخ هذا البلد الذي حكمته فرنسا حكماً مباشراً عن طريق عدد من مفوضيها السياسيين الذين طبقوا السياسة الفرنسية فيه ، وحاولوا ان يجعلوا منه مرتكزاً سياسياً لهم في منطقة المشرق العربي.

كما يأتي البحث لتبيان دور فرنسا في تكريس الظاهرة الطائفية – السياسية في لبنان وسعي فرنسا لعزل لبنان عن محيطه العربي ، وفصله عن سوريا من خلال اعلان الفرنسيين لدولة (لبنان الكبير) في الاول من أيلول عام 1920 ، وتشكيل مجلس تمثيلي لدولة لبنان الكبير الذي تحددت صلاحياته على وفق قرارات سلطة الانتداب الفرنسي وتشكيل لجان ادارية للطوائف اللبنانية ، التي سعت فرنسا لاستغلالها ومنع عملية التعايش والتفاعل فيه مابين الجماعات المتنوعة التي صبغت محور حياته السياسية في التاريخ الحديث والمعاصر له.

إشكالية البحث :

تنطلق اشكالية البحث من إشكالية مفادها تبيان أهداف السياسة الفرنسية في لبنان بعد احتلالها له عام 1920 وسعيها لحكمه حكماً مباشراً عن طريق عدد من الفرنسيين لادارة الحكم فيه ، واستغلال ظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان يمر بها لصالح تكريس سياستها الاستعمارية ، وبضوء ذلك بإمكاننا طرح الاسئلة الآتية :

- هل نجحت السياسة الفرنسية في تحقيق أهدافها داخل لبنان؟
- هل تمكنت فرنسا من جعل لبنان مرتكزاً لها في منطقة المشرق العربي؟

*الناشر الرئيسي : E-mail : Sahar.mohammed@cope.uobaghdad.edu.iq

- ما أسباب اختيار لبنان من قبل فرنسا لفرض سياستها عليه في مرحلة خطيرة أعقبت الحرب العالمية الاولى؟
- ماهي التطورات السياسية التي شهدها لبنان حتى قيام الحرب العالمية الثانية عام 1939؟
- لماذا وقعت فرنسا مع لبنان معاهدة 1936 ولم يصادق عليها البرلمان الفرنسي؟

منهج البحث :

اعتمد البحث على المنهج العلمي التأريخي الذي يستند على ربط الاسباب بالنتائج في إطار علمي جدلي ، فركزت على المنهج السردي والعرض التأريخي للاحداث ، واستخدم المنهج التحليلي حيثما تقتضي الضرورة للتطرق الى بعض الاحداث التأريخية لفهم أفضل لمحركات السياسة الفرنسية في لبنان خلال المدة من 1920 حتى قيام الحرب العالمية الثانية عام 1939.

هيكلية البحث :

تألفت الدراسة من مقدمة ومبحثان وخاتمة ، تطرق المبحث الاول الى سياسة فرنسا تجاه لبنان خلال السنوات (1919 – 1939) ، فركز على طبيعة السياسة الفرنسية بعد أن أقر مجلس دول الحلفاء المنتصرة في الحرب العالمية الاولى وضع لبنان تحت الانتداب الفرنسي ، والاجراءات التي اتخذتها فرنسا في هذا البلد ،وتعيينها عدداً من مفوضيها السياسيين لحكمه وتنفيذ السياسة الفرنسية فيه.

حرص الفرنسيون على ان يكون لبنان منطقة نفوذ فرنسية بسبب موقعه وطبيعته الجغرافية وتميزه وتنوعه العرقي والطائفي، فحاولت فرنسا بسبب ضغط اللبنانيين عليها ، وتذمرهم من حكمهم المباشر ان تخفف من الضغط الجماهيري وتمنع انفجار مظاهرات شعبية ضدها ، فأعلنت الدستور اللبناني عام 1929 ، وأصبح للبنان رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء وعلماً وطنياً خاصاً به ، ومع ذلك بقيت فرنسا هي المتحكمة بالسياسة العامة للبلاد لان لبنان كان تحت الحماية الفرنسية.

أما البحث الثاني فتطرق الى التطورات السياسية في لبنان 1933-1939 ، فعقد في السادس والعشرين من تشرين الثاني 1933 مؤتمر (الساحل) الذي أوضح فيه اللبنانيون مطالبهم في الحد من الهيمنة الفرنسية على الاقتصاد والكمارك وتخفيض جشع الشركات الفرنسية في البلاد.

شهدت المدة التي سبقت عقد معاهدة 1939 في لبنان تطورات سياسية مهمة أبرزها التقارب الاسلامي – المسيحي ، وظهور دعوات للوحدة مع سوريا ، فضلاً عن تأسيس بعض الاحزاب السياسية ، وسعي اللبنانيين لاستبدال الانتداب بمعاهدة مع فرنسا عام 1936 ، التي حصلت فيها فرنسا على مكانة خاصة لها في لبنان وتسهيلات عسكرية في المجالين الجوي والبحري ، ومع ذلك لم يوافق البرلمان الفرنسي على المعاهدة لان بعض الاعضاء عدوا المعاهدة لاتحقق المصالح الفرنسية في لبنان ، وعد العسكريون الفرنسيون توقيعها بمثابة تنازل من فرنسا الى لبنان.

توصلت الخاتمة الى مجموعة من الاستنتاجات وضعت في نهاية البحث .

- **نطاق البحث :**

تحدد نطاق البحث بالسنوات (1920 – 1939) ، اذ تمثل السنة الاولى تأسيس (دولة لبنان الكبير) في حين يمثل العام الثاني قيام الحرب العالمية الثانية في الاول من أيلول ، وما منحته هذه الحرب لفرنسا من تشديد قبضتها على لبنان ، وحل مجلس النواب وتعليق الدستور اللبناني ، فألقت التطورات التي شهدها لبنان خلال التسعة عشر سنة أثقالها على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مما يستلزم دراستها في بحث مستقل.

- **تحليل أهم المصادر:**

DOI:10.52113/uj05/024-17/297-312

إعتمد البحث على مجموعة متعددة من المصادر يقف على رأسها وثائق دار الكتب في المكتبة الوطنية ببغداد التي تضمنت متابعات المفوضية الملكية العراقية في بيروت الى وزارة الخارجية العراقية حول أوضاع اللبنانيين في ظل السيطرة الفرنسية عليهم ، كما إعتمد البحث على الوثائق البريطانية غير المنشورة الموجودة نسخ منها في المكتبة الوطنية بإسم (Foreign Office) والتي تكتب اختصاراً (F.O) التي عكست متابعة وزارة الخارجية البريطانية للسياسة الفرنسية في لبنان ، واستفاد البحث من بعض الكتب العربية والمعربة التي تطرقت الى السياسة الفرنسية تجاه لبنان ، فضلاً عن بعض الرسائل الجامعية التي كتبت عن التطورات السياسية في هذا البلد في ظل الانتداب الفرنسي عليه بعد الحرب العالمية الاولى ، والاستفادة من بعض المقالات العلمية والدراسات التي نشرت في بعض المجلات.

المبحث الاول : سياسة فرنسا تجاه لبنان خلال السنوات (1919 – 1932) :

أقر مجلس دول الحلفاء للدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى وضع لبنان تحت الانتداب الفرنسي ، فعينت الحكومة الفرنسية جورج بيكو "Gorge Picot" قنصلها في بيروت أول مفوض سام لها في لبنان ، ومنحته صلاحيات سياسية واسعة، (قدورة ، 1975، صفحة 279) (الصليبي ك.، 1967، صفحة 15)لكنه لم يستمر في منصبه مدة طويلة ، إذ خلفه في عمله الجنرال هنري غورو "Henry Goro" الذي وصل الى بيروت في الحادي والعشرين من تشرين الثاني 1919 مفوضاً فرنسياً جديداً على سوريا ولبنان، وأوكلت اليه مهمة إتخاذ الاجراءات اللازمة لجعل الانتداب الفرنسي أمراً واقعاً، وربط لبنان بالاستراتيجية الفرنسية ، فأصدر في الثالث من آب 1920 موسوماً تضمن فصل مناطق بعلبك وراشيا والبقاع عن سوريا والحاقها بمنطقة جبل لبنان وأطلق عليها (دولة لبنان الكبير). (زين، 1977، الصفحات 176-177)

تضمنت السياسة الفرنسية في لبنان ، وضع الاخيرة تحت حكمها المباشر عبر تعيينها عدداً من المقوضين السياسيين الذين كان أغلبهم من العسكريين الفرنسيين الذين كانوا يصدرون الاوامر العسكرية والاحكام العرفية على اللبنانيين من أجل احكام سيطرتها على هذا البلد بالقوة ، وأستمر الامر بهذا الشكل حتى تم تعيين ليون كابلا "L.kabla" حاكماً على دولة لبنان الكبير،وكان أخر الحكام الفرنسيين المباشرين في لبنان عام 1926. (صدقي، 1959، صفحة 139)

حاولت فرنسا ، بسبب ضغط اللبنانيين عليها ، وتذمرهم من سياستها في البلاد ، إتخاذ اجراءات معينة اعتقدت ان من شأنها أن تخفف من هذا الضغط الجماهيري عبر إجراءات شكلية كان من بينها اعلان الدستور اللبناني في عام 1926 الذي تضمنت مبادئه الاساسية ان نظام الدولة في لبنان أصبح نظاماً جمهورياً ، وان نظام الانتخابات هو نظام برلماني وان الدستور يتبنى مبدأ فصل السلطات ، وتناط السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية الذي يتولاها بمعاونة الوزراء في حين تتولى هي السلطة القضائية ، فضلاً عن مبادئ اساسية اخرى ، لم يكن من بينها تحديد دين الدولة الرسمي ، وانما جعل اللغة الفرنسية لغة رسمية في لبنان الى جانب اللغة العربية. (السعدي ، 2003، صفحة 10) (الخصوصي ، 1978، الصفحات 92-93)

لم يكن هذا الدستور ملبياً لطموحات اللبنانيين ، وانما مثل وجهة نظر فرنسا في حكمها للبلاد ، ويكفي ان نذكر ان فرنسا لم تشرك عضواً لبنانياً في اللجنة التي وضعت هذا الدستور الذي كان يستهدف تعزيز حكمها لهذا البلد ، الذي حوله الدستور اللبناني من دولة لبنان الكبير الى الجمهورية اللبنانية، (يوسف، 2004، صفحة 16) وتم تشكيل مجلس نواب مؤلف من (20) عضواً ، أما مجلس الشيوخ فقد عين اعضائه المندوب السامي الفرنسي هنري دي جوفنيل " Henry de Joviel". (علي ، 1959، صفحة 67)

DOI:10.52113/uj05/024-17/297-312

انتخب المجلس النيابي اللبناني شارل دباس[1] (السباعي ، 1988، صفحة 11) (ابو عيسى ، 2008، الصفحات 30-31)رئيساً للجمهورية الذي كلف بدوره أوغست أديب باشا لرئاسة الوزراء ، فكانت هذه الوزارة وزارة طائفية وعرقية وكرست الملامح الاولى للسياسة الطائفية في لبنان لانها لم تراعِ التمثيل السكاني في لبنان (علي ، 1959، صفحة 67).

كانت فرنسا ترغب في ربط لبنان بها ربطاً محكماً ، بجعل اللغة الفرنسية لغة رسمية في البلاد الى جانب اللغة العربية، وأصبح للبنان علماً خاصاً به ، وجعلت فيه مثلثاً ثلاثي الالوان وتتوسطه ارزة خضراء ، إذ تعد شجرة الارز رمزاً وطنياً للبنان. (محاضر مجلس النواب اللبناني، 1926، الصفحات 21-23)،وكان الدستور اللبناني عبارة عن ترجمة للدستور الفرنسي، ولم تكلف اللجنة الفرنسية نفسها في وضع دستور خاص بلبنان. (مجموعة باحثين ، 2008، صفحة 132)

ان أي تحليل لما جاءت به مواد الدستور اللبناني يقودنا للقول انه كان عبارة عن إستنساخ الاحكام من الدستور الفرنسي الصادر عام 1875 دون أن يأخذ بنظر الاعتبار ظروف اللبنانيين وبيئتهم وحاجاتهم ومستوى تطورهم الفكري والاجتماعي الذي يختلف عما هو عليه في فرنسا،التي سعت لتطبيق تجربتها الدستورية على بلد كانت منتدبة عليه وتحكمه عن طريق المندوبين الساميين الفرنسيين رغم اعلانها الشكلي بتحوله الى جمهورية ، وعدت ذلك نهاية لحكمها المباشر للبنان أو بداية مرحلة جديدة في حياته السياسية المعاصرة.

وبضوء الدستور اللبناني صادق مجلس النواب على أول وزارة في الحادي والثلاثين من آيار عام 1926 برئاسة أوغست أديب باشا الذي تولى فضلاً عن رئاسة الوزراء وزارة المالية أيضاً ، وتولى نجيب اميوني وزارة المعارف ويوسف افتيموس للنافعة والاشغال العامة، وسليم تلحوق لوزارة الصحة ، وعلي نصرت الاسعد لوزارة الزراعة ونجيب مباني لوزارة العدل وتولى بشارة الخوري منصب وزارة الداخلية ، وتبع مصادقة مجلس النواب على التشكيلة الوزارية مصادقة مجلس الشيوخ عليها ، فلم تضم سوى وزير مسلم سني لوزارة الزراعة في حين كان الوزراء الاخرون مسيحيين مارونيين ، وكان قسم منهم مثل رئيسها موالياً لفرنسا. (الزين ، 1991، صفحة 66).

وعلى الرغم من تشكيل الحكومة اللبنانية ووجود مجلس نواب وشيوخ ودستور صاغت مواده فرنسا ، الا ان السلطات الفرنسية كانت هي المتحكمة بأوضاع لبنان الداخلية والخارجية، وظل رئيس الجمهورية والحكومة تسير على وفق ما كانت تريده فرنسا ووفقاً لما ترغب به وبما يتماشى مع مصالحها في هذا البلد ، الامر الذي أثار استياء قطاعات واسعة من اللبنانيين الذين كانوا يطمحون بحكومة وطنية ورئيس جمهورية مستقل وغير متردد ويضمن مصالح شعبه وطموحات اللبنانيين في الحياة الحرة الكريمة (الحسني ، 1989، الصفحات 75-76)، لذلك فلا غرابة ان تظهر المعارضة الوطنية في بعض المناطق اللبنانية مثل سهل البقاع وطرابلس الذين قاطعوا الانتخابات النيابية ورفضوا الدستور الذي عدوه مجرد صورة مستنسخة للدستور الفرنسي. (الحمصي ج.، د. ت، صفحة 121)

حاولت فرنسا الالتفات على مطالب الحركة الوطنية اللبنانية من خلال إتخاذها بعض الاجراءات الشكلية من قبيل تغيير مفوضها السامي في لبنان الذي أصدر الدستور ودعا الى إتباع أساليب معينة في حكم البلاد ، فأصبح هنري بونسو[2] (دار الكتب والوثائق، 1933، صفحة 120)"H.ponsot" بدلاً من هنري دي جوفنيل[3] (أدمون ، 1981، صفحة 135)، وأصدرت فرنسا عدداً من القرارات السياسية التي لم يكن في طياتها مع اللبنانيين أي حقوق سياسية أو إجتماعية مهمة. (Office, Foreign) .

لم يقتنع الوطنيون اللبنانيون بوعود الفرنسيين ، وعدوها بمثابة التفاف على مطالبهم المشروعة،فعقدوا اجتماعاً في بيروت في تشرين الاول 1928 شارك فيه عدد من اللبنانيين من مختلف المدن ، لاسيما من مرجعيون ولاشيا وعكار والبقاع

DOI:10.52113/uj05/024-17/297-312

وغيرها وترأس المؤتمر الشيخ عبد الحميد كرامي[4] (الصالح ، 2006، صفحة 47)، وتمخض عن المؤتمر قرارات عدة أكدت على ضرورة الوحدة مع سوريا واعادة 1852لمدن التي ضمت الى لبنان وذلك رداً على أساليب الفرنسيين وإستراتيجيتهم الرامية لخصم عرى التحالف بين الشعبين العربيين ، كما دعا المؤتمر الى تخلي الفرنسيين عن أساليبهم القمعية تجاه الشعبين اللبناني والسوري. (علوان ، 1968، صفحة 99)

وعندما وجدت فرنسا ان الحركة الوطنية اللبنانية إشتد ساعدها وبدأت بطرح القرارات التي تحاول من خلالها ضمان مصالح لبنان الوطنية ، طلبت من الحكومة اللبنانية طرح مشروع لتعديل الدستور ثانية (محاضر مجلس النواب اللبناني ، 1927، صفحة 13)، (بهيج ، 1978)في الثامن من آيار 1929 بسبب انتهاء ولاية رئيس الجمهورية شارل دباس ، ورغبة المفوض السامي الفرنسي أوغست هنري بونسو بتجديد الولاية للدباس ، فوافق مجلس النواب على ذلك رغم وجود بعض الاصوات التي عارضت هذا الامر، وعدت ذلك غير دستوري ، مما دفع الحكومة الى تقديم مشروع التعديل الثاني الذي شمل محاور أساسية عدة: (د.ك.و، 1933، صفحة 7)

1. تمديد ولاية رئيس الجمهورية من ثلاث سنوات الى ست سنوات مع عدم جواز التمديد مرة اخرى.
2. حق رئيس الجمهورية في اختيار جميع الوزراء من داخل مجلس الوزراء أو خارجه.
3. إمكانية حل مجلس النواب بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

جاء هذا التعديل الدستوري تلبية لرغبة السلطات الفرنسية في تقوية رئيس الجمهورية ومنحه صلاحيات واسعة لانها في هذه الحالة ستتعامل مع شخصية واحدة تستطيع التأثير عليها، واخضاعها لرغباتها بدلاً من الدخول في حوارات مع شخصيات متعددة وظهور معارضة ضد السياسة الفرنسية ، وان هذه الشخصية هي التي ستكون مسؤولة لوحدها أمام الفرنسيين ، ولها الحق في أي وقت من تعليق أي نص دستوري يتخذه البرلمان اذا وجدت فيه تعارضاً مع روح الانتداب ومصالح الفرنسيين. (محمد ع.، 1992، صفحة 23)

وبناءً على هذا التعديل قامت الحكومة اللبنانية بناء على توجيهات المفوض السامي الفرنسي بالتهيئة لاجراء إنتخابات نيابية في البلاد . وفي آيار 1929 جرت في السادس عشر منه الانتخابات التي جاءت بأعضاء لم يكونوا أفضل من سابقيهم ، فكان بعضهم من ضعاف الشخصية والموالين للسلطات الفرنسية ورئيس الجمهورية شارل دباس (د. ك.و، 1929، صفحة 198)، الامر الذي دفع بالرأي العام اللبناني بتوجيه الانتقادات الحادة لهم، وعدهم صنيعة لفرنسا ، ولم يستطع المجلس أن يحل المشاكل التي كان لبنان يعاني منها ، لاسيما المشاكل الاقتصادية (د. ك. و ، 1929، صفحة 218)

تزامن تدهور الاقتصاد اللبناني ونقص الواردات الكمركية مع الازمة الاقتصادية العالمية(1929-1933) (د. ك.و، 1930، صفحة 78) التي عانت منها الدول الرأسمالية ، ومنها فرنسا التي حاولت القاء تبعات الازمة على الدول التي كانت خاضعة لها ، ويرتبط اقتصادها بها إرتباطاً وثيقاً مثل لبنان. (لنشوفسكي، 1965، الصفحات 46-47)

القت هذه الازمة الاقتصادية (رونوفن، 1961، الصفحات 261-276) (احمد ، 1987، الصفحات 87-93)بظلالها السوداء على الاقتصاد اللبناني الذي كان بالاصل اقتصاداً تابعاً ومتخلفاً ونسبة التضخم فيه عالية ومرتفعة ، ومما فاقم الاوضاع سوءاً ازدياد البطالة وتراكم البضائع في الموانئ اللبنانية ، واضطرار الحكومة اللبنانية لفرض الضرائب على الشعب الذي أصبح يأتي من ثقلها ودفعه ذلك لمزيد من الاستياء من أوضاع البلاد العامة ويعزو ذلك الى الوجود الفرنسي في لبنان. (د.ك.و، 1929، صفحة 299)

كان من مظاهر الازمة الاقتصادية في لبنان اغلاق اعداد كبيرة من المعامل والورش الصناعية ، وسادت الاضرابات العمالية وانخفاض المستوى المعاشي للناس وكثرت السرقات وانتشرت

DOI:10.52113/uj05/024-17/297-312

البطالة ، وتعرضت الشؤون المالية العامة للانهيار ، ولم تتمكن الجهات الحكومية من إيجاد الحلول لايقاف آثار هذه الازمة الخانقة (رداد، 2011، صفحة 70)، الامر الذي دفع قطاعات واسعة من اللبنانيين للخروج بتظاهرات حاشدة ضد الحكومة اللبنانية ومن ورائها السلطات الفرنسية بسبب ارتباط الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد الفرنسي ، حيث تم أرساء وتنفيذ خط رأسمالي يربط الاقتصاد الفرنسي بنظيره اللبناني ويرمي آثار الازمة على سائر الدول التي يسيطر على إقتصادها الفرنسيون. (جورج، د. ت، الصفحات 125-126)

حاولت فرنسا الاستفادة من انتدابها على لبنان بأن يتحمل ابناء هذا البلد التدهور الاقتصادي في فرنسا ومعاناة الفرنسيين من آثار الازمة الاقتصادية العالمية ، فأغلقت المعامل ابوابها وسرحت عمالها ، واضطرت اعداد كبيرة من الفلاحين الى ترك قراهم والهجرة الى المدن الرئيسة ، وقام قسم من الفلاحين بقطع أشجار بساتينهم للتعويض عن نقص الوقود الذي "أصبح ظاهرة عامة في المدن والارياف اللبنانية على حد سواء" على حد ماجاء في تقرير دبلوماسي عراقي (د. ك.و، 1930، صفحة 93)

عد الفرنسيون المناطق التي يسيطرون عليها وتخضع لانتدابهم هي المناطق التي يجب الاستفادة من مواردها الطبيعية للتخفيف من آثار الازمة عليهم مثل لبنان وسوريا التي كان حجم التبادل التجاري معهما كبيراً ، وبهذا الصدد كتب المفوض السامي الفرنسي الى وزارة الخارجية الفرنسية مانصه : "اذا كانت الصناعة الفرنسية تعاني من عدم الاستقرار بسبب ظروف الازمة الاقتصادية العالمية ، فان بإمكان لبنان وسوريا ان تزودنا بالمواد الاولية لمصانعنا ، فضلاً عن تعويض النقص الحاصل في صناعاتنا" (العربي ، 1969، الصفحات 125-126)،الامر الذي كان يعني ان فرنسا اتخذت من لبنان وسوريا مصدراً لحل مشاكلها الاقتصادية التي تركتها الازمة الاقتصادية العالمية عليهم ، وتأثروا بها شأنهم في ذلك شأن الدول الرأسمالية الكبرى الاخرى.

وعلى الرغم من ان الازمة الاقتصادية كانت تعصف بلبنان ، فان امتيازات فرنسا الاقتصادية ازدادت في هذا البلد على حساب اللبنانيين ، فأثار ذلك قطاعات واسعة من الشرائح الاجتماعية اللبنانية ، فإن التجار مثلاً تكتلوا فيما بينهم للوقوف بوجه الاحتكار والذي كانت تمارسه الشركات الاحتكارية الفرنسية ذات الامتيازات الخاصة في لبنان ، فقد كانت هذه الشركات معفية من الضرائب ، ولم يكن التجار الفرنسيون يدفعون أي ضريبة عندما يدخلون بضائعهم عبر الكمارك اللبنانية في الوقت الذي كان فيه التجار اللبنانيون يدفعون ضرائب كبيرة على بضائعهم ومنتوجاتهم التي يوردونها الى البلاد (كشلي ، 1967، صفحة 68)،فضلاً عن ذلك كان من حق الفرنسيين شراء العقارات في لبنان بعد أن أدت الازمة الاقتصادية الى انخفاض اسعارها ، واضطرت فئات اجتماعية لبنانية الى عرض دورها للبيع والهجرة الى اماكن أقل كلفة أو الهجرة الى الخارج (د. ك. و ، 1930، صفحة 201)

كان هناك تميز واضح بين اللبنانيين والفرنسيين الذين كانوا يعملون في مؤسسات السكك والنقل داخل لبنان ، فقد كان العاملون الفرنسيون يتقاضون اجوراً أعلى من نظرائهم اللبنانيين الذين كان بعضهم يسرح من العمل بحجة الازمة الاقتصادية العالمية في حين كانت الشركات الفرنسية تغدق على عمالهم والعاملين لديها المكآفات والامتيازات المختلفة (د. ك.و، 1930، صفحة 201) . وانتشرت ظاهرة السرقة بسبب ظروف الفقر والعوز التي تزامنت مع سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ، ولاسيما سرقة بيوت الاغنياء من اللبنانيين ، ولم يمتد الامر الى بيوت الفرنسيين لانها كانت محمية من قبل السلطة التي كانت تمنع الوصول اليها (د. ك. و ، 1930، صفحة 93)، وبسبب هذه الازمة تكدست بضائع التجار اللبنانيين في الموانئ ، فإضطر التجار اللبنانيون الى بيعها بأبخس الاثمان بسبب العزوف عن استيرادها من قبل الدول الاخرى فهبط سعرها الى 15% من

DOI:10.52113/uj05/024-17/297-312

قيمتها الحقيقية،الامر الذي زاد من تذمر التجار في لبنان (د. ك. و ، 1930، صفحة 201).

أطلق اللبنانيون على هذه المدة ، بسبب ماعانوه من شظف العيش وسوء اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية سنوات "القحط" لانهم اضطروا الى بيع أثاث بيوتهم بأسعار بخسة ، ووصل الحال ببعضهم الى التسكع في الشوارع بسبب البطالة وتسريح أصحاب المحلات والمعامل لهم، فخرجت المظاهرات الجماهيرية التي طالبت الحكومة اللبنانية بأن تجد لهم حلولاً لاوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية السيئة ، الا ان الحكومة لم تكن تستطع ان تفعل لهم شيئاً لان الامور كانت بيد السلطة الفرنسية في لبنان. (الطرابلسي ز.، 1981، الصفحات 55-56)

حاولت فرنسا استغلال ظروف الازمة الاقتصادية وانشغال اللبنانيين بأمورهم المعاشية ، فسعت لتحويل انتدابها على لبنان الى عقد معاهدة دائمة معه لمنع أي توجه وطني لبناني للوحدة مع سوريا ، والابقاء على التوازن الطائفي في هذا البلد لصالح الموارنة التي كانت فرنسا تدعمهم على حساب المسلمين وبقية الطوائف الاخرى. (بيهم ، 1977، الصفحات 15-16)

ولضمان ودعم التفوق العددي للموارنة في لبنان ، قامت السلطات الفرنسية بتجنيس اللاجئين الارمن والاشوريين وسواهم ومنحتهم امتيازات عديدة ، في الوقت الذي حرموا الكثير من المسلمين من الحصول على الجنسية اللبنانية أثناء الاحصاء الذي تقرر إجراءه سنة 1932 بعد ان انتهت مدة حكم الرئيس شارل دباس (الطرابلسي ك.، 1988، صفحة 76) ، وأصبح من الضروري اجراء احصاء سكاني وانتخاب رئيس جديد للبلاد خلفاً له ، فشهدت السنوات من 1932 حتى عام 1936 تطورات سياسية مهمة في لبنان كان للسياسة الفرنسية دور اساسي فيها ، لان الاستراتيجية الفرنسية كانت تتضمن في سنوات الثلاثينيات من القرن العشرين ابقاء لبنان قاعدة متقدمة لها في منطقة الشرق الاوسط من خلال ايجاد أدوات لها في لبنان يضمنون مصالحها ويدافعون عن وجودها، وركزت في هذا الاتجاه على الموارنة ، واكدت في مرات عديدة ان لبنان "وطن مسيحي" ويجب دعم المسيحيين فيه ومنحهم المناصب والمسؤوليات الحكومية بذريعة انهم يمثلون الاكثرية في لبنان على حد زعم المسؤولين الفرنسيين. (محمد ع.، 1985، الصفحات 17-18) .

المبحث الثاني : التطورات السياسية في لبنان 1933 - 1939 .

أدى انتهاء مدة رئاسة شارل دباس في الثاني والعشرين من آيار 1932 الى اهتمام النواب وانشغالهم بانتخاب رئيس جديد للبلاد ، وتوجهت الانظار الى الشيخ محمد الجسر[5] (حسين ، 1988، الصفحات 53-54) ، لانتخابه رئيساً للجمهورية ، قام المفوض السامي الفرنسي هنري بونسو باصدار قرار تضمن تعليق الدستور وحل البرلمان وتأجيل الانتخابات الرئاسية الى اشعار آخر (آل كعود، 2012، صفحة 277) ، لكي يمنع وصول محمد الجسر الى رئاسة الجمهورية لعدم توافقه مع رغبات فرنسا ومصالحها في المنطقة. (قبلان ، 1978، صفحة 20)

ورداً على ماقام به المفوض السامي الفرنسي عقد في السادس والعشرين من تشرين الثاني 1933 مؤتمر في بيروت عرف بمؤتمر الساحل في بيت سليم علي سلام اشترك فيه ممثلون من بيروت وطرابلس وصيدا وصور وجبل عامل ، واتفق الحاضرون على تقديم مذكرة الى المفوض السامي الفرنسي الجديد دي مارتيل "De Martil"[6] (الحمصي ع.، 1966، صفحة 73)أوضحوا فيها مطالبهم التي تلخصت في عدم تجزئة البلاد السورية الى دويلات متعددة والعدالة في توزيع واردات الخزينة ومعالجة الازمة الاقتصادية التي كان يعانيها لبنان عن طريق الحد من الهيمنة الفرنسية على الاقتصاد والكمرك وجشع الشركات الفرنسية. (حلاق ، 1983، الصفحات 27-28)

وعلى الرغم من ان هذا المؤتمر كان مؤتمراً للمسلمين ، اذ كان غالبية الحضور من مسلمي لبنان ، الا انه لم يكن مؤتمراً طائفياً بدليل ان كل المطالب التي قدمت الى المفوض السامي الفرنسي كان مطالب عامة وتصب في خدمة المصلحة العامة

اللبنانية وهي مطالب مشروعة ولا غبار عليها لان الحركة الوطنية اللبنانية بشقيها الاسلامي والعلماني كانت تدرك تماماً اساليب السياسة الفرنسية الطائفية وتغذيتها للصراعات داخل لبنان وكانت تسعى لجعل هذه الطوائف تتخندق الواحدة ضد الاخرى. وللالتفاف على المطالب الوطنية اللبنانية أصدر المفوض السامي الفرنسي دي مارتيل في الثاني من كانون الثاني عام 1934 مراسيم تتضمن قبول استقالة الرئيس شارل دباس وتعيين موظف فرنسي اسمه (المسيو انطوان اوبار) للقيام بمهام الرئيس في لبنان لحين تنصيب رئيس جديد للبلاد وتعديل النظام الانتخابي ، وبناء على ذلك عين المفوض السامي الفرنسي دي مارتيل شخصية مسلمة لرئاسة الجمهورية اللبنانية في الحادي والثلاثين من كانون الثاني 1934 هو حبيب باشا السعد[7] (يوسف، 2004، صفحة 18) ، وجدد له سنة اخرى بعد انتهاء المدة المقررة.

أثار تعيين رئيس جمهورية مسلم في لبنان الموارنة الذين طالبوا المفوض السامي الفرنسي بأن يكون هذا المنصب من حقهم ، وان تكون هناك محاصصة طائفية تتمثل في جعل رئيس الجمهورية مارونياً ورئيس مجلس الوزراء مسلماً سنياً ورئيس مجلس النواب مسلماً شيعياً ، وذلك لتحقيق التوازن بين الطوائف حسب ادعائهم ، الامر الذي لقى تجاوباً من الفرنسيين لانه يضمن مصالحهم في لبنان ، رغم ان الدستور اللبناني لم ينص على دين الدولة الرسمي ولم يذكر بالتحديد مثل هذا التوزيع الطائفي المقيت الذي كرسه الفرنسيون في لبنان في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين بالتحديد (د. ك. و، 1935، صفحة 288)

شهدت المدة التي سبقت عقد المعاهدة الفرنسية – اللبنانية عام 1936 نشاطاً سياسياً للتقارب الاسلامي – المسيحي وظهور دعوات للوحدة مع سوريا، وبروز روح وطنية في لبنان مثلها البطريق الماروني والزعماء المسلمين والعلمانيين الذين بدأوا يدركون اساليب الفرنسيين واستراتيجيتهم ومحاولتهم استخدام سياسة "فرق تسد" بين الطوائف اللبنانية المختلفة، وقيام بعض السياسيين بتأسيس الاحزاب السياسية مثل بشارة الخوري[8] (الخوري ، 1960، الصفحات 19-22) الذي أسس حزباً اسماه (الكتلة الدستورية) ركز في أهدافه على الدفاع عن الدستور ، فيما أسس أميل أده[9] (خوري ، 1990، الصفحات 73-74)حزباً اسماه (الكتلة الوطنية) كان من أهدافه الدفاع عن لبنان في حدوده المرسومة وحماية استقلاله ، وشكل بعض القادة المسلمين تنظيمات سياسية مثل تنظيم "الكشافة المسلم" من أجل توحيد عملهم ونشاطهم السياسي ضد الانتداب الفرنسي (Office, Foreign)

قاد بشارة الخوري الحملة اللبنانية لاستبدال الانتداب بمعاهدة بين لبنان وفرنسا على غرار ما قام به السوريون بعد ان وجد الفرنسيون أنفسهم تحت ضغط الحركة الوطنية السورية مضطرون لعقد المعاهدة مع سوريا عام 1936 وبسبب الاضطرابات الداخلية ضد الادارة الفرنسية في البلاد ودعوة القادة السوريين لإلغاء الانتداب الفرنسي واستبداله بمعاهدة بديلة له. (Khodr, 1977, p. 90).

كان من الطبيعي ان يحاول السياسيون اللبنانيون ان يقتدوا بسوريا التي وقعت معاهدة مع فرنسا عام 1936 ، فأثار توقيع المعاهدة السورية – الفرنسية ، اللبنانيين الذين خرجوا من تظاهرات عدة وقاموا بإضرابات منظمة قادها المسلمون في مدن صور وصيدا وبيروت مطالبين السلطة الفرنسية لإعادة ضم المدن الساحلية اللبنانية وسهل عكار والبقاع واقامة ما يعرف بإسم (سوريا االكبرى) . (الصليبي ك.، 1967، صفحة 226) (رداد، 2011، صفحة 80)

وقبيل توقيع المعاهدة اللبنانية – الفرنسية أصدر المفوض السامي الفرنسي دي مارتيل مرسوماً في الثاني من كانون الثاني 1936 تضمن انتخاب رئيس الجمهورية وتحديد مدته بثلاث سنوات ، وعقب ذلك عقد المجلس النيابي جلسة في الثالث من كانون الثاني 1938 انتخب فيها أميل أده رئيساً للجمهورية

DOI:10.52113/uj05/024-17/297-312

اللبنانية (محاضر مجلس النواب اللباني، 1937، الصفحات 2-3) (لونغريك، 1980، صفحة 280)

لم يكد يأتي الثالث عشر من تشرين الثاني 1936 حتى دخل رئيس الجمهورية أميل أده مع المفوض السامي الفرنسي دي مارتيل في مفاوضات جرت في (السراي الصغير) في بيروت وتمخضت عن توقيع معاهدة (الصداقة والتحالف) بين لبنان وفرنسا أمدها (25) سنة ، أكدت موادها تعهد فرنسا بدعم ترشيح لبنان للدخول في عصبة الامم ، فضلاً عن إبقاء السياسة الخارجية للبنان والامور العسكرية تحت اشراف المفوض السامي الفرنسي ، وحق فرنسا في إبقاء وحدات فرنسية في لبنان طوال مدة المعاهدة . (انيس و كرازه ، 1967، الصفحات 523-524)

وافق المجلس النيابي اللبناني على نص المعاهدة التي حصلت فيها فرنسا على مكانة خاصة لها في لبنان وتسهيلات عسكرية جوية وبحرية ، وتقديم المساعدات اللازمة الى لبنان استناداً للمادة الخامسة من تلك المعاهدة التي ذكر انها قابلة للتجديد إستناداً للمادة السادسة من المعاهدة. (Hurewitz, 1956, p. 212)

تباينت ردود فعل الاوساط اللبنانية تجاه المعاهدة اللبنانية – الفرنسية ، فقد رحبت الاوساط المارونية بالمعاهدة وعدتها مقدمة لنيل لبنان استقلاله ، أما المسلمين فإنهم رفضوا المعاهدة ، ووقعت بسبب ذلك صدامات دامية بين الطرفين لم تحرك فرنسا تجاهها ساكناً لانها أصلاً غدت هذه التوترات الطائفية منذ اعلان انتدابها على لبنان (ظاهر ، بيروت ، صفحة 82)، (Robert, 1976, p. 112)ولقطع الطريق على المخطط الاستراتيجي الفرنسي ومواجهة اساليب فرنسا قام عدد من القادة المسلمين والمسيحيين بعقد مؤتمر في دار سليم علي سلام في العاشر من آذار 1936 ، وعد هذا المؤتمر من أكثر المؤتمرات السياسية تمثيلاً للطوائف اللبنانية والمناطق الاربعة التي سلخت من سوريا وضمت الى لبنان ، وكان الحضور فيه كبيراً لاسيما من النخب الواعية والمثقفة التي أدركت ضرورة التخلص من السيطرة الفرنسية وهيمنتها على البلاد ، ومحاولة تقوية العلاقات اللبنانية والسورية لان البلدين يواجهان عدواً مشتركاً. (محافظة ، 1985، صفحة 127)

عد مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة نقلة نوعية في العمل السياسي ضد السلطة الفرنسية ، لان السياسيين اللبنانيين أدركوا أهمية التنسيق فيما بينهم والعمل المشترك لمواجهة اساليب المفوض السامي الفرنسي دي مارتيل ومنعه من التفريق بين الموارنة والمسلمين ودعم طائفة على حساب طائفة أخرى ، وعدم فسح المجال أمامه للانفراد بطائفة معينة وإغراء طائفة أخرى بالمناصب والامتيازات كما كان يعمل سابقاً ، لذلك نرى ان السلطة الفرنسية كانت أكثر تشدداً من عقد هذا المؤتمر لانها عدته يمثل خطراً على مصالحها السياسية والاقتصادية ، وقد يؤدي الى عقد مؤتمر مشابه له في سوريا ضد السياسة الفرنسية هناك. (د. ك. و، 1936، صفحة 199)

أسفر عن عقد هذا المؤتمر تطورات عدة تضمنها البيان الختامي له عندما طالب المؤتمرون بوحدة شاملة لجميع اجزاء لبنان مع سوريا والاقطار العربية ورغبة المسلمين في اقرار اللامركزية في المعاهدة اللبنانية – الفرنسية على غرار ما أشارت اليه المعاهدة السورية – الفرنسية عام 1936 ، وضمان المساواة بين الطوائف اللبنانية المختلفة وتحقيق السيادة القومية للبلاد ، وتعزيز الصلة بين لبنان وسوريا على أساس الاتحاد ، والبدء بالمفاوضات لتحقيق هذا الاتحاد بعد إبرام المعاهدتين مع سوريا ولبنان، (آل كعود، 2012، صفحة 27) (حلاق ، 1983، الصفحات 27-28)لكن السلطات الفرنسية لم تأخذ هذه المطالب مأخذ الجد فلم تنفذ أي منها على أرض الواقع. (د. ك. و، 1936، صفحة 200)

شهد لبنان عقب توقيع المعاهدة مع فرنسا تطورات سياسية مهمة تمثلت بإعادة رئيس الجمهورية أميل أده للعمل بالدستور في الرابع من كانون الثاني عام 1937 بعد خمس

DOI:10.52113/uj05/024-17/297-312

سنوات من تعليقه من قبل السلطات الفرنسية في لبنان ، مع إصدار قرار بإستثناء رئاسة الجمهورية من المدة المقررة دستورياً لبقاءه في الحكم المحدد بثلاث سنوات ، وتم أنتخاب مجلس نيابي مكون من (63) نائباً (F.O, 1937)، وفي الرابع والعشرين من تموز 1937 وأثر الخلاف بين المجلس النيابي والمحكمة تم حل المجلس وإنتخاب مجلس نيابي أخر في تشرين الاول من السنة نفسها، وكان مؤلفاً من (67) عضواً ، ثلثهم كان منتخباً ، والثلث الاخر كان معيناً بتوجيه من أميل أده والسلطات الفرنسية. (د. ك. و، 1937، صفحة 315) .

كان الرئيس اللبناني أميل أده ضعيفاً أمام المفوض السامي الفرنسي ، وكان ينفذ تعليمات الفرنسيين ، فعندما طلب منه الاخيرين منحهم قاعدة بحرية في لبنان أبدى موافقته الفورية على ذلك ، وقال للفرنسيين :"ان الساحل اللبناني يعد كله قاعدة بحرية فرنسية"، (الريحاني ، 1990، صفحة 122) الامر الذي أثار ضده بعض القوى السياسية اللبنانية التي عدت تصريحاته خضوعاً للسياسة الفرنسية وتفريطاً بأبسط مظاهر السيادة ، ويكفي ان نذكر ان بشارة الخوري وقسم من أنصار حزب (الكتلة الدستورية) شنوا حملات اعلامية ضد الرئيس أميل أده واتهموه بالعمل لصالح فرنسا وضمان مصالحها في لبنان، وهددت بعض الاحزاب بالاضراب العام والثورة ضد الحكومة القائمة ، الامر الذي دفع أميل أده لاستخدام العنف ضدهم ،والدعوة من المفوض السامي الفرنسي للتدخل في هذا الصراع خوفاً من تحوله الى صراع مسيحي – مسيحي وحدوث حرب أهلية في لبنان، (د. ك. و ، 1937، صفحة 318) ، مما يدلل على ان الرئيس اللبناني أميل أده كان واحداً من الشخصيات الموالية لفرنسا في لبنان والمشرق العربي (Rondot, 1970, p. 85).

ووصل الضعف برئيس الجمهورية اللبنانية انه لم يستطع ان يعين أي مسؤول لبناني الا بموافقة المفوض السامي الفرنسي لان معاهدة 1936 كانت تتضمن شروطاً لا تسمح به بذلك ، فعلى سبيل المثال أرادت السلطات اللبنانية من المفوض السامي الفرنسي ان توافق حكومته على إستحداث وظائف ملحقين دبلوماسيين لبنانيين في السفارات والقنصليات في الدول التي توجد فيها جالية لبنانية ، وبعد رد وجدل وافقت الحكومة الفرنسية على هذا الطلب لان السياسة الخارجية اللبنانية كانت حسب معاهدة 1936 بيد السلطات الفرنسية (الطاهري ، د. ت ، صفحة 108)

وعلى صعيد أخر وعلى الرغم من ان فرنسا كان لها شخصيات ومسؤولين موالين لها في أعلى المناصب ولها أدواتها المنفذة لاستراتيجيتها ،الا ان البرلمان الفرنسي لم يوافق على التوقيع على معاهدة 1936 مع لبنان لان عدد من أعضائه عدوا هذه المعاهدة لا تحقق مصالح فرنسا بشكل كبير في لبنان ، وضمن هذا الاطار مارس بعض العسكريين الفرنسيين المؤيدين للسياسة الاستعمارية في المشرق العربي ضغطاً كبيراً على البرلمان الفرنسي لكي لا يوافقوا على تمديد المعاهدة اللبنانية – الفرنسية ، وعدوا توقيعها حسب رأيهم تنازلاً قدمته فرنسا الى لبنان وهم لا يقبلون بذلك ، وقد يدفع هذا الامر بالسوريين بالمطالبة العادلة لما كانت الحكومة اللبنانية تطالب بها فرنسا. (د. ك. و، 1938، صفحة 326)

شهد عامي 1937 و 1938 تطورات سياسية مهمة ، فقد أوضح السفير البريطاني في باريس(أريك فيلبس) "A.Phipps" ان الرئيس اللبناني أميل أده أوضح أثناء زيارته لباريس في العاشر من حزيران 1937 ان اللبنانيين عدو معاهدة 1936 نوع من الرابط التأريخي مع فرنسا ، وانهم رحبوا بالقوات الفرنسية في بلادهم ، وان المعاهدة يجب ان تدوم لمدة خمسة وعشرين عاماً ، في حين أعلن السوريون الذين عقدوا معاهدة 1936 مع فرنسا بأن على القوات الفرنسية الانسحاب من سوريا .(F.O, 1937)

وقيمت السفارة البريطانية في باريس زيارة الرئيس أميل أده لفرنسا بإنها كانت لتوطيد النفوذ الفرنسي في المنطقة العربية عبر المعاهدة الفرنسية – اللبنانية ، وان الرئيس اللبناني والوفد

DOI:10.52113/uj05/024-17/297-312

المرافق له كانوا مسرورين أثناء الزيارة ، مما يدل على ان سياسة فرنسا في الشرق الاوسط يجب ان تمر عبر لبنان على حد وصف السفارة البريطانية في معرض تقييمها للزيارة. (F.O, 1937)

لم يكد يأتي عام 1938 حتى شهدت بعض مناطق الجنوب اللبناني العديد من التظاهرات ضد السلطة احتجاجاً على الاوضاع الاقتصادية السيئة في البلاد ، فتدخلت الشرطة لتفريق المتظاهرين ، وأطلقت الرصاص الحي عليهم ، فنتج عن ذلك جرح أكثر من عشرين شخصاً في منطقة المرفأ الشمالي وتم اعتقال البعض الاخر ، ومقتل شخصين ولم تنته المظاهرات الا بعد تدخل عدد من الوجهاء السياسيين الذين أطلقوا سراح المعتقلين ، وتعهدت السلطة لهم بتحسين الاوضاع الاقتصادية في مناطق الجنوب ، ولاسيما مدن صور وصيدا والنبطية وبنت جبيل والمرفأ الشمالي ، ومن جانب آخر حدثت صدامات دامية في بيروت بين (حي البسطة) ذي الاغلبية المسلمة و (حي الجميزة) ذي الاغلبية المارونية في تموز 1938 وتصاعد التوتر بين الطائفتين في اعقاب توقيع المجلس النيابي اللبناني على المعاهدة ، فحدثت وساطات بين الجانبين قادها بشارة الخوري وبعض أعضاء مجلس النواب من مختلف الطوائف لتلافي الفتنة وتهدئة الطرفين (د. ك. و، 1938، صفحة 326).

فشلت المساعي السياسية اللبنانية على المعاهدة من قبل البرلمان الفرنسي بسبب موقف العسكريين الفرنسيين الراغبين باستمرار السيطرة الفرنسية على هذا البلد ، وعدم تصديق المعاهدة معه ، مما أدى الى تصاعد الاستياء الجماهيري ضد السياسة الفرنسية في لبنان ، فدخلت العلاقات اللبنانية الفرنسية مرحلة جديدة تزامنت مع قيام الحرب العالمية الثانية ، وسعي الطوائف اللبنانية لمحاولة الوقوف بوجه الهيمنة الفرنسية ، على مقدرات بلادهم السياسية والاقتصادية والعسكرية ، والعمل من أجل استثمار ظروف الحرب للحصول على استقلالهم الناجز (التميمي ، 2005، صفحة 4).

الخاتمة :

شهد لبنان في تأريخه المعاصر تطورات سياسية مهمة القت بظلالها على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جعلته يتمتع بوضع خاص من حيث تركيبته الطائفية التي استفاد منها الفرنسيون لتمرير سياستهم وتنفيذها في هذا البلد الذي سعوا بكل جهودهم من أجل ان يكون من حصتهم بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وعقد مؤتمر الصلح في باريس عام 1919.

ظهرت في مدة الانتداب الفرنسي على لبنان اشكالية هامة ارتبطت بقيام الفرنسيين بفصله عن سوريا ، مما أدى الى انقسام الرأي العام اللبناني الى فئتين ، مثلت الفئة الاولى دعاة أن يكون (لبنان للبنانيين) ، وسعوا للدعوة الى تشكيل (دولة لبنان الكبير) التي وجدها الفرنسيون فرصة لإبعاد اللبنانيين عن أشقائهم السوريين ، وانهاء فكرة وحدة سوريا ولبنان من تفكير قطاعات واسعة من اللبنانيين ، أما الفئة الثانية فقد مثلها الوحدويون الذين دعوه الى تحقيق (سوريا الكبرى) ، وضرورة المحافظة على الوجه العروبي للبنان ، وعدم عزله عن محيطه العربي .

تخللت المرحلة الاولى من الحياة السياسية اللبنانية تطورات سياسية ارتبطت بطبيعة السياسة الفرنسية ورغبتها في ربط لبنان بسياستها وجعله مرتكزاً لها في منطقة المشرق العربي ، فأعلنت دستوراً خاصاً للبنان تمت صياغته من قبل لجنة ثلاثية في باريس ، فأسهم هذا الدستور في التطور السياسي للبنان وصبغه بصبغة خاصة مازال تأثيره مستمراً في هذا البلد رغم انتهاء مدة الانتداب الفرنسي بسنوات طويلة.

بدأ الوطنيون اللبنانيون يضغطون على فرنسا لتغيير سياستها في لبنان ، متأثرين بما كان يشهده العالم وسنة التطور وبتأثير ماكان يجري في سوريا من انتفاضات وحركات مسلحة ضد الفرنسيين ، فقامت فرنسا بإتخاذ اجراءات معينة لتهدئتهم من خلال تشكيل مجلس نيابي ورئيس جمهورية، والسماح

DOI:10.52113/uj05/024-17/297-312

بتشكيل احزاب سياسية خاصة باللبنانيين ، وفي خضم تلك التطورات السياسية ازداد وعي اللبنانيين وبدأت الحركة الوطنية بعقد الاجتماعات وظهر تيار سياسي يدعو الى وحدة المسلمين والمسيحيين وتفويت الفرصة على فرنسا لكي لاتطبق سياسة (فرق تسد) وتستمر سيطرتها على لبنان الى مالا نهاية.

توصل السياسيون اللبنانيون الى ضرورة عقد معاهدة ثنائية مع فرنسا تنهي الانتداب وتقيم علاقات سياسية مع فرنسا تأثراً بما حصل في سوريا التي وقعت مع فرنسا معاهدة 1936 ، فجرت مفاوضات فرنسية – لبنانية أثمرت عن توقيع معاهدة في عام 1936 حصلت فيها فرنسا على امتيازات كثيرة في الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وكرست فرنسا الطائفية في لبنان بحجة المحافظة على التوازن الطائفي الذي رسم سياستها في لبنان طوال المدة التي تحكمت بأوضاعه ابتداءً من عام 1920 حتى اعلان استقلاله.

ان واحدة من أهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث ان فرنسا وضعت في لبنان قواعداً واسساً مازالت معمولاً بها الى يومنا الحاضر وأهمها ان تكون الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية ، رئاسة مجلس الوزراء ، رئاسة البرلمان) موزعة على الطوائف ، رغم ان فرنسا كانت طوال حكمها للبنان كانت تعامل المسيحيين معاملة أفضل من الطوائف الاخرى ، كما ان فرنسا فشلت أبان حكمها للبنان في اختيار العناصر الايجابية ، ولاسيما من الفرنسيين سواء المدنيين أم العسكريين ، فقد كانت نظرة هؤلاء لممارستهم الحكم في لبنان تنطلق من ان الاخير مجرد مستعمرة من المستعمرات الفرنسية ، ولم يتردد الحكام الفرنسيون والمفوضون الساميون من إظهار الاخير مجرد مستعمرة من المستعمرات الفرنسية ، ولم يتردد الحكام الفرنسيون والمفوضون الساميون من إظهار كراهيتهم للعرب وسكان الدولة المنتدبة ، وهذا هو شأن القوى المحتلة للشعوب الاخرى.

المصطلحات والاحالات الواردة في البحث :

(1) ولد شارل دباس في بيروت عام 1884 ، وكان والده من رؤساء المجلس البلدي في بيروت ،عمل محامياً في بيروت ، وحكمت عليه الدولة العثمانية بالإعدام غيابياً لمعارضته لها ، عين عام 1920 ناظراً للعدلية ، ثم أصبح عضواً في مجلس النواب عام 1922 بعد الانتداب الفرنسي على لبنان ، ثم رئيساً للجمهورية عام 1926 ، وظل في منصبه حتى عام 1934 .

(2)سياسي ودبلوماسي فرنسي ولد عام 1877 في باريس ، عين مفوضاً سامياً على سوريا ولبنان عام 1926 وبقي في منصبه حتى عام 1933 ، حيث نقل الى مراكش لتمثيل بلاده هناك .

(3)سياسي ودبلوماسي فرنسي ولد في باريس سنة 1880 دعا الى اتباع العمل بروح غير عسكرية ، والتخلي عن الحكم المباشر وضرورة اتباع الاسلوب المدني في السلطة إستمرت في عمله حتى عام 1926 .

(4)ولد في طرابلس عام 1892 من عائلة دينية ملتزمة ، كان والده مفتياً لطرابلس ، وأخذ عبد الحميد كرامي مكانه بعد وفاة والده، انخرط في العمل السياسي وكان من المؤيدين لوحدة الشعبين السوري واللبناني ، وتوفي عام 1962.

(5)ولد في بيروت عام 1896 وهو مسلم وكانت الكتلة الاسلامية تدعمه بقوة لانه كان رئيساً لمجلس النواب مدة طويلة ويمتاز بحبه لبلده وخلافه مع الفرنسيين وسياستهم في لبنان .

(6)ولد في باريس في السابع والعشرين من تشرين الثاني 1878 ، تخرج من كلية الحقوق وأصبح في سنة 1901 موظفاً في مكتب رئيس الوزراء وتدرج في مناصبه وعمل في السلك الدبلوماسي ، فأصبح سكرتيراً أول في الصين عام 1913 ، وعين في سيبيريا وفي القوقاز وعين سفيراً لفرنسا في اليابان سنة 1920 ، ومن ثم مفوضاً سامياً في سوريا ولبنان خلفاً لهنري بونسو . توفي سنة 1946 .

(7)حبيب باشا السعد (1866-1946) ولد في منطقة الشوف ، مقاطعة راشيا ،عين مديراً لناحية الجرد عام 1884 ، وعين في عام 1913 رئيساً لمجلس ادارة جبل لبنان ، ثم عين في عام 1934 رئيساً للجمهورية اللبنانية ، ثم اقيل في الثلاثين من كانون الثاني 1834.

(8)هو بشارة خليل الخوري (1880-1964) ولد في بيروت تلقى علومه الاولية في مدرسة (بيت الدين) ، ثم في بعبدا ، سافر الى باريس سنة 1909 ونال شهادة الحقوق وعاد الى لبنان ليمارس مهنة المحاواة والسياسة ، انتخب نائباً في مجلس النواب وعضواً في مجلس الشيوخ ، أسس حزب (الكتلة الدستورية)وهو أول رئيس جمهورية بعد الاستقلال سنة 1943 .

DOI:10.52113/uj05/024-17/297-312

(9)أميل أدة (1884-1949) محام وسياسي لبناني ولد في عام 1884 من عائلة مارونية ، أقام في مصرف سنوات الحرب العالمية الاولى ، وكان موالياً للفرنسيين عين رئيساً للوزراء في عهد الرئيس شارل دباس (1929-1930) ، ثم عين رئيساً للجمهورية في سنوات 1936-1939 ، ثم عينه الفرنسيون سنة 1943 رئيساً للجمهورية مرة أخرى وأبعد عن ذلك بعد انتهاء الازمة الحكومية في السنة ذاتها.

قائمة المصادروالمراجع :

المصادرالعربية

(بلا تاريخ).

(بلا تاريخ).

ابراهيم علوان . (1968). مشكلات الشرق الاوسط ، الوطن العربي. بيروت: د. م.

اسراء شريف آل كعود. (2012). لبنان من الاجتياح الاسرائيلي لبيروت الى ما بعد إتفاق الطائف. بغداد: د. م .

امين السباعي . (1988). أول الجمهوريات وأخر الجمهوريات ، "التضامن" (مجلة) ، العدد (288).

بشار الخوري . (1960). حقائق لبنانية. بيروت: منشورات أوراق لبنانية للنشر ، المجلد الاول.

بشير خوري . (1990). ، رؤساء الجمهوريات في لبنان . بيروت : د. م .

جهاد الزين . (كانون الثاني, 1991). مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسي الدفاعي. ،"المستقبل العربي" (مجلة) ، العدد (43).

جورج لنشوفسكي. (1965). الشرق الاوسط في الشؤوت العالمية. بغداد: مؤسسة فرانكلين ، ترجمة جعفر خياط .

حسان علي حلاق . (1983). مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة . بيروت: الدار الجامعية للطباعة.

حمدي الطاهري . (د. ت). سياسة الحكم في لبنان . بيروت : المطبعة العالمية للنشر .

د. ك. و . (1930). ملفات البلاط الملكي ، التسلسل 311/731،تقرير من القنصلية الملكية العراقية في بيروت الى وزارة الخارجية العراقية رقم س/5321 في 2/أيلول/1930،الوثيقة رقم 105.

د. ك. و . (1937). ملفات البلاط الملكي ، التسلسل 311/731،كتاب من المفوضية العراقية في بيروت الى وزارة الخارجية العراقية في 2/كانون الاول /1937،الوثيقة رقم 218.

د. ك. و. (1936). ملفات البلاط الملكي ، التسلسل 311/731،كتاب من المفوضية العراقية في بيروت الى وزارة الخارجية العراقية في 2/نيسان /1936،الوثيقة رقم 86.

د. ك. و. (1936). ملفات البلاط الملكي ، التسلسل 311/731،كتاب من المفوضية العراقية في بيروت الى وزارة الخارجية العراقية في 3/نيسان /1936،الوثيقة رقم 87.

د. ك. و. (1937). ملفات البلاط الملكي ، التسلسل 311/731،كتاب من المفوضية العراقية في بيروت الى وزارة الخارجية العراقية في 28/تشرين الثاني /1937،الوثيقة رقم 215.

د. ك. و. (1938). ملفات البلاط الملكي ، التسلسل 311/731،كتاب من المفوضية العراقية في بيروت الى وزارة الخارجية العراقية رقم س / 325 عن اسباب عدم موافقة البرلمان الفرنسي على معاهدة 1936 مع لبنان في 30/كانون الاول /1938،الوثيقة رقم (217).

د. ك.و. (1929). ملفات البلاط الملكي ، التسلسل 311/731،تقرير من القنصلية الملكية العراقية في بيروت الى وزارة الخارجية العراقية رقم س/41 في 30/حزيران/1929،الوثيقة رقم 122.

د. ك.و. (1930). ملفات البلاط الملكي ، التسلسل 311/731،تقرير من القنصلية الملكية العراقية في بيروت الى وزارة الخارجية العراقية رقم س/51 في 27/شباط/1930،الوثيقة 79.

د.ك.و. (1929). ملفات البلاط الملكي ، التسلسل 311/731،تقرير من القنصلية الملكية العراقية في بيروت الى وزارة الخارجية العراقية رقم س/47 في28/كانون الاول/1929،الوثيقة رقم 210 .

دار الكتب والوثائق. (1933). ملفات البلاط الملكي ، التسلسل 731 / 311 ، كتاب من القنصلية الملكية العراقية في بيروت الى وزارة الخارجية العراقية رقم (7178) في آب / 1933، الوثيقة رقم 17. بغداد .

رونوفن. (1961). تاريخ القرن العشرين (المجلد الثالثة). دمشق: ترجمة : نور الدين حاطوم.

زين نور الدين زين. (1977). الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان (المجلد الثاني). بيروت: دار النهار.

ستيفن لونغريك. (1980). تاريخ سوريا تحت الانتداب الفرنسي. بيروت: ترجمة : بيار عقل ، دار الحقيقة.

شادي خليل ابو عيسى . (2008). رؤساء الجمهورية اللبنانية . بيروت : دار النهار.

DOI:10.52113/uj05/024-17/297-312

عباس محمد علي . (1959). المفوضون الساميون الفرنسيون في لبنان . بيروت: دار النهار .

عبد السلام محمد مهدي السعدي . (2003). التطورات السياسية في لبنان في ازمتي (1958-1975) رسالة ماجستير (غير منشورة). بغداد: معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا.

عبد الله الريحاني . (1990). مقتبس من : أبرز رحالات فرنسا في لبنان . بيروت : دار قبس .

عصام نعمان محمد . (1985). التوجهات الفرنسية في المشرق العربي. بيروت: د. م.

علاء الحمصي . (1966). المفوضون الساميون الفرنسيون في سوريا ولبنان . بيروت : دار الشرق .

علي محافظة . (1985). موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية 1919 – 1945 . بيروت : د. م .

علي محمد. (تموز, 1992). صلاحيات الدستور اللبناني العدد (55). "الباحث" (مجلة) ،.

غازي حسين . (1988). المسلمون في لبنان . بيروت : المؤسسة الجامعية للنشر .

فائزة شهيد يوسف. (2004). سياسة لبنان تجاه أقطار المشرق العربي 1946 – 1958 (دراسة تأريخية) ، رسالة ماجستير (غير منشورة). بغداد : معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا .

كمال الصليبي . (1967). لبنان الحديث ، ط4 ، دار النهار ، بيروت ، 1967 ، ص226 (المجلد الرابعة). بيروت: دا النهار.

كمال الطرابلسي . (1988). رؤساء الجمهورية في لبنان ،. بيروت: دار النهار.

ماجد عبد الله التميمي . (2005). الطوائف في لبنان والدور السياسي في مرحلة الاستقلال ،. بيروت: "العلوم الانسانية" " (مجلة) ، العدد (23) ، السنة الثانية تموز .

محاضر مجلس النواب اللباني. (1937). محضر الجلسة السابعة المعقودة في 3/كانون الاول / 1936. بيروت.

محاضر مجلس النواب اللبناني. (1926). محضر جلسة مجلس النواب الخاصة بالعلم اللبناني (تشرين الثاني) . بيروت.

محمد جميل بيهم . (1977). النزاعات السياسية في لبنان ، عهد الانتداب والاحتلال 1918 – 1945 . بيروت: دار النصر .

محمد الحسني . (1989). التطورات السياسية في لبنان 1946 - 1975. دمشق : دار طلاس .

محمد انيس ، و رجب كرازه . (1967). المشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر. بيروت: دار النهضة العربية.

مسعود ظاهر . (بيروت). لبنان الاستقلال – الميثاق والصيغة . 1977: د. م .

المصادر العربية المترجمة :

1. Ibrahim Alwan. (1968). Problems of the Middle East, the Arab world. Beirut
2. Israa Sharif Al Kaoud. (2012). Lebanon from the Israeli invasion of Beirut until after the Taif Agreement. Baghdad
3. Amin Al-Sibai. (1988). The First Republics and the Last Republics, “Solidarity” (magazine), Issue (288.)
4. Bashar Al-Khoury. (1960). Lebanese facts. Beirut: Lebanese Papers Publishing Publications, Volume One.
5. Bashir Khoury. (1990). , Presidents of the Republics in Lebanon. Beirut
6. Jihad Al-Zein. (1991). The future of national unity and the defensive political system. “The Arab Future” (magazine), Issue (43). January,
7. George Lenchowski. (1965). The Middle East in global affairs. Baghdad: Franklin Foundation, translated by Jaafar Khayyat.
8. Hassan Ali Hallaq. (1983). Coast and Four Districts Conference. Beirut: University House for Obedience.
9. Hamdi Al-Tahri. (d.t.). Governance policy in Lebanon. Beirut: International Publishing Press.
10. D. K. And . (1930). Royal Court Files, Series 731/311, Report from the Royal Iraqi Consulate in Beirut to the Iraqi Ministry of Foreign Affairs No. S/5321 dated September 2, 1930, Document No. 105.

DOI:10.52113/uj05/024-17/297-312

Foreign Affairs No. S/47 dated December 28, 1929, Document No. 210.
19. House of Books and Documents. (1933). Royal Court Files, Series 731/311, letter from the Iraqi Royal Consulate in Beirut to the Iraqi Ministry of Foreign Affairs No. (7178) in August 1933, Document No. 17. Baghdad.
20. Ronoven. (1961). History of the Twentieth Century (Volume III). Damascus: Translated by: Nour al-Din Hatoum.
21. Zein Nour El-Din Zein. (1977). The international conflict in the Middle East and the birth of the states of Syria and Lebanon (Volume Two). Beirut: Dar Al-Nahar.
22. Stephen Longrick. (1980). History of Syria under the French Mandate. Beirut: Translated by: Pierre Akl, Dar Al-Haqiqa.
23. Shadi Khalil Abu Issa. (2008). Presidents of the Lebanese Republic. Beirut: Dar Al-Nahar.
24. Abbas Muhammad Ali. (1959). French High Commissioners in Lebanon. Beirut: Dar Al-Nahar.
25. Abdul Salam Muhammad Mahdi Al-Saadi. (2003). Political developments in Lebanon during its two crises (1958-1975) Master's thesis (unpublished). Baghdad: Institute of Arab History and Scientific Heritage for Postgraduate Studies.
26. Abdullah Al-Rihani. (1990). Excerpted from: France's most prominent trips to Lebanon. Beirut: Dar Qabas.
27. Issam Noman Muhammad. (1985). French trends in the Arab Levant. Beirut.
28. Alaa Al-Homsi. (1966). French High Commissioners in Syria and Lebanon. Beirut: Dar Al-Sharq.
11. D. K. And . (1937). Royal Court Files, Series 731/311, letter from the Iraqi Legation in Beirut to the Iraqi Ministry of Foreign Affairs on December 2, 1937, Document No. 218.
12. D. K. And the. (1936). Royal Court Files, Series 731/311, letter from the Iraqi Legation in Beirut to the Iraqi Ministry of Foreign Affairs on April 2, 1936, Document No. 86.
13. D. K. And the. (1936). Royal Court Files, Series 731/311, letter from the Iraqi Legation in Beirut to the Iraqi Ministry of Foreign Affairs on April 3, 1936, Document No. 87.
14. D. K. And the. (1937). Royal Court Files, Series 731/311, letter from the Iraqi Legation in Beirut to the Iraqi Ministry of Foreign Affairs on November 28, 1937, Document No. 215.
15. D. K. And the. (1938). Royal Court Files, Series 731/311, letter from the Iraqi legation in Beirut to the Iraqi Ministry of Foreign Affairs No. S/325 about the reasons for the French Parliament not approving the 1936 treaty with Lebanon on December 30, 1938, document No. (217)
16. .D. K.W. (1929). Royal Court Files, Series 731/311, Report from the Royal Iraqi Consulate in Beirut to the Iraqi Ministry of Foreign Affairs No. S/41 dated June 30, 1929, Document No. 122.
17. D. K.W. (1930). Royal Court Files, Series 731/311, Report from the Royal Iraqi Consulate in Beirut to the Iraqi Ministry of Foreign Affairs No. S/51 dated February 27, 1930, Document 79.
18. D.K.W. (1929). Royal Court Files, Series 731/311, Report from the Royal Iraqi Consulate in Beirut to the Iraqi Ministry of

29. Ali Governorate. (1985). The position of France, Germany and Italy regarding Arab unity 1919-1945. Beirut.
30. Ali Muhammad. (July, 1992). Powers of the Lebanese Constitution Issue (55). "The Researcher" (magazine).
31. Ghazi Hussein. (1988). Muslims in Lebanon. Beirut: University Publishing Corporation.
32. Fayza Shahid Yousef. (2004). Lebanon's policy towards the countries of the Arab Levant 1946 – 1958 (historical study), Master's thesis (unpublished). Baghdad: Institute of Arab History and Scientific Heritage for Postgraduate Studies.
33. Kamal Al-Salibi. (1967). Modern Lebanon, 4th edition, Dar Al-Nahar, Beirut, 1967, p. 226 (Fourth Volume). Beirut: Da Nahar.
34. Kamal Trabelsi. (1988). Presidents of the Republic in Lebanon. Beirut: Dar Al-Nahar.
35. Majed Abdullah Al-Tamimi. (2005). Sects in Lebanon and the political role in the stage of independence. Beirut: "Humanities" (magazine), issue (23), second year, July.
36. Minutes of the Lebanese Parliament. (1937). Minutes of the seventh session held on December 3, 1936. Beirut.
37. Minutes of the Lebanese Parliament. (1926). Minutes of the House of Representatives session on the Lebanese flag (November). Beirut.
38. Muhammad Jamil Beyhum. (1977). Political conflicts in Lebanon, the era of the mandate and occupation 1918-1945. Beirut: Dar Al-Nasr.
39. .Muhammad Al-Hassani. (1989). Political developments in Lebanon 1946-1975. Damascus: Talas House.
40. Muhammad Anis and Rajab Karaza. (1967). The Arab Levant in modern and contemporary history. Beirut: Arab Renaissance House.
41. Masoud Zahir. (Beirut). Lebanon Independence - The Charter and the Formula. 1977.

Frances policy towards Lebanon 1920 – 1939

Sahar mahood mohammed

University of Baghdad / College of Education for Girls

Abstract

After the end of the First World War, Lebanon became under the direct rule of France, which is described in their strategy, and thus implemented what was agreed upon with the Allied countries in the Sykes-Picot Contract in 1916.

France appointed a number of its political commissioners to administer governance in Lebanon, and made this country linked to French politics during the period (1919-1946).

The Lebanese popular pressure forced France to sign a treaty with the Lebanese in 1936, whose articles were in favor of France, a matter that prompted the Lebanese national movement to carry out demonstrations to push the French to reconsider this unfair treaty, and the period that followed the treaty witnessed important political developments that this research dealt with in detail.

Key word: Politics of France , Mandate , Lebanon